

آخر التطورات والمستجدات: على الرغم من تصاعد التوترات التجارية العالمية وشتاد حاله عدم اليقين، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً في النشاط الاقتصادي. يعود هذا التحسن جزئياً إلى زيادة إنتاج النفط في المنطقة. في البلدان المصدرة للنفط، يشهد النشاط النفطي تعافياً ملحوظاً بعد الإعلان في أوائل أبريل/نيسان 2025 عن الإلغاء التدريجي للتخفيفات الطوعية في إنتاج النفط. وفي الوقت نفسه، يظهر النشاط غير النفطي قدرة على الصمود والنمو.

على مستوى البلدان المستوردة للنفط، عاود نشاط القطاع الخاص النمو في عام 2024، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراجع حدة التوترات السياسية واستقرار الاقتصاد الكلي في العديد من الاقتصادات، وخاصة في جمهورية مصر العربية. إلى جانب ذلك، تعزز النشاط الصناعي في المغرب، لا سيما في مجال البناء والتسييد. في المقابل، تعرض النشاط في الضفة الغربية وقطاع غزة للدمار، مع حدوث دمار كبير في رأس المال المادي وتکبد تكاليف إنسانية هائلة في غزة، فضلاً عن اشتداد التوترات في الضفة الغربية.

تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى حد ما في أعقاب وقف إطلاق النار في أواخر عام 2024، وبداية عام 2025، لكن العنف عاد مجدداً في غزة ولبنان، ولا يزال الوضع شديد الهشاشة ويتسم بالضبابية والغموض وعدم اليقين. ولا تزال التوترات شديدة في بلدان أخرى تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع.

الأفاق المستقبلية: من المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.7% في عام 2025، ثم 3.7% في عام 2026 و4.1% في عام 2027. يعكس هذا التحسن بشكل رئيسي الزيادة التدريجية في إنتاج النفط، والتي تعوض بشكل كبير آثار انخفاض أسعار النفط. يأتي ذلك على الرغم من القيود المفروضة على نشاط التصدير نتيجة الحواجز التجارية المتزايدة. وتقل تنبؤات النمو مقارنة بما كان متوقعاً في يناير/كانون الثاني، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تأثير زيادة القيود على التجارة، بالإضافة إلى عدم اليقين بشأن الاستثمار ونشاط التصدير.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.2% في عام 2025، و4.5% في عام 2026، و4.8% في عام 2027. كما من المتوقع أن يؤدي الإلغاء التدريجي للتخفيفات إنتاج النفط إلى زيادة الإنتاج، على الرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار النفط وسط ضعف الطلب العالمي. ومن المتوقع أيضاً زيادة معدلات النمو بسبب التوسع في النشاط غير النفطي. أما على مستوى البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن يواجه النشاط الاقتصادي في العديد من هذه البلدان قيوداً نتيجة انخفاض أسعار النفط وضعف الطلب الخارجي.

في البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو إلى 3.6% في عام 2025، و3.9% في عام 2026، و4.3% في عام 2027. يرجع ذلك في معظمها إلى زيادة الاستهلاك الخاص مع تراجع معدلات التضخم، وتعافي الناتج الزراعي، والتراجع المفترض في حدة التوترات الجيوسياسية. وفي مصر، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو بسبب استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن تزيد معدلات النمو في المغرب وتونس، بافتراض تحسن الأحوال الجوية. وفي جيبوتي، ستزيد معدلات النمو من خلال نشاط الموانئ، وعائدات التصدير، والاستثمارات الأجنبية الكبيرة في تطوير البنية التحتية للموانئ.

وعلى مستوى الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، من المتوقع أن يصل معدل النمو في لبنان إلى 4.7% هذا العام، بافتراض استمرار الهدنة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، من المتوقع أن تزيد معدلات النمو في عام 2026، بافتراض البدء في أنشطة إعادة إعمار الإعمار. وفي سوريا، من المتوقع أن يزداد النشاط هذا العام، وهو ما يرجع أساساً إلى تحسن العلاقات الخارجية مع الاقتصادات الكبرى. في مقابل ذلك، وبالنظر إلى الوضع الأمني، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية مرة أخرى في عام 2025.

المخاطر: يمثل احتمال زيادة تدابير الحماية التجارية (الإجراءات الحمائية) من قبل الشركاء التجاريين مخاطر رئيسية على المنطقة. كما أن حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن سياسات التجارة العالمية، إذا استمرت لفترة طويلة، يمكن أن تؤدي أيضاً إلى إضعاف ثقة الشركات والمستهلكين، مما يقلل من الاستثمار في المنطقة. وقد يؤدي تشديد السياسات النقدية عما كان متوقعاً بسبب اشتداد الضغوط التضخمية العالمية إلى زيادة تكاليف الاقتراض وخروج رأس المال وانخفاض قيمة العملات. وفي البلدان المصدرة للنفط، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى مستويات أقل من خط الأساس إلى تقليص إيرادات

المالية العامة وضعف آفاق النمو الاقتصادي. كما يمكن أن يؤدي تجدد الصراعات المسلحة في المنطقة، وكذلك تصاعد العنف المنزلي والاضطرابات الاجتماعية، والكوارث الطبيعية الأكثر توافراً وشدة، إلى إضعاف النشاط الاقتصادي في المنطقة.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: <https://www.worldbank.org/gep>

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	2027	2026	ن 2025	ق 2024	2023	2022	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (متوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2010-2019) على أساس السنة التقويمية
2.9	3.2	3.3	3.6	4.1	3.6		الجزائر
2.8	3.0	3.5	3.0	3.9	6.2		البحرين
5.0	5.1	5.2	6.0	6.7	3.7		جيبوتي
3.1	4.4	1.2	1.5-	0.5	8.0		العراق
2.8	2.5	2.4	2.5	2.7	2.6		الأردن
2.7	2.7	2.2	2.9-	3.6-	6.3		الكويت
..	..	4.7	7.1-	0.8-	0.6-		لبنان ^b
5.6	6.4	12.3	2.9-	10.2	8.3-		ليبيا
3.6	3.5	3.6	3.2	3.4	1.5		المغرب
4.0	3.7	3.0	1.7	1.2	8.0		عمان
7.6	5.4	2.4	2.6	1.4	4.2		قطر
4.6	4.5	2.8	1.3	0.8-	7.5		السعودية
..	..	1.0	1.5-	1.2-	0.7		سوريا ^b
1.7	1.6	1.9	1.4	0.0	2.7		تونس
4.9	4.9	4.6	3.9	2.9	7.6		الإمارات العربية المتحدة
16.0	4.0	1.6-	26.6-	4.6-	4.1		الضفة الغربية وغزة
..	0.5	1.5-	1.5-	2.0-	1.5		اليمن ^b

	28/2027	27/2026	26/2025	ق 25/2024	2023/24	2022/23	أساس السنة المالية ^c
1.8	0.3	0.5-	3.0	5.0	3.8		إيران
	27/2026	26/2025	ق 25/2024	2023/24	2022/23	2021/22	مصر
4.6	4.2	3.8	2.4	3.8	6.6		

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ق = تقديرى، ن = تنبؤات. يجري تحديث توقعات البنك الدولى باستمرار وفقاً لما يُستجد من معلومات أو يطرأ من تغيرات في الظروف (العالمية). ومن ثم، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولى، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق الاقتصادات لا تختلف اختلافاً كبيراً في أي لحظة زمنية معينة.

أ. يتم عرض البيانات على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.

ب. تم استبعاد التوقعات الخاصة بـلبنان (بعد 2025) وسوريا (بعد 2025) واليمن (بعد 2026) بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.

ج. يرجى مراجعة الملحق الخاص بالمنطقة للاطلاع على التفاصيل الخاصة بـتقديرات السنة المالية.